

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦١

بتعيين المساحة التي تزرع قحما في سنة ١٩٦٢/١٩٦١ الزراعية في إقليم مصر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٠ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ بتعيين المساحة التي تزرع قحما في سنة ١٩٥٦/١٩٥٥ الزراعية والقوانين المعدلة له ؛ وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه في سنة ١٩٦٢/١٩٦١ الزراعية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ما

مدروية الجمهورية في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٦ نوفمبر ١٩٦١) جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٦١

بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في سنة ١٩٦٢/١٩٦١ الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في سنة ١٩٥٦/١٩٥٥ الزراعية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستمر العمل في سنة ١٩٦٢/١٩٦١ الزراعية بأحكام القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية، ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ما

مدروية الجمهورية في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٦ نوفمبر ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٩ مكررا (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي :

"تمتد إلى نهاية سنة ١٩٦٢/١٩٦١ الزراعية عقود الإيجار التي تنتهي بنهاية سنة ١٩٦١/١٩٦٠ الزراعية سواء لاقضاء المدة المتفق عليها في العقد أو التي امتد إليها تنفيذاً للادة السابقة والقوانين رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٣ ، ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ ، ٤١١ لسنة ١٩٥٥ ، ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ ، المعدل

بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ ، ١٨٣ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٧٤ لسنة ١٩٦٠ ويكون الامتداد بالنسبة إلى نصف المساحة المؤجرة إذا كان المالك قد استعمل حقه في تجنب المستأجر قبل العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ وبالنسبة إلى كامل المساحة المؤجرة لمن لم يستعمل حقه في تجنب قبل ذلك .